الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 5023 | الأربعاء | 4 جمادى الأولى 1446 هـ | 6 نوفمبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

مع انتظار تحركات مجلس الاحتياطي الفيدرالي

مؤشرات البورصة تستعيد بريقها الأخضر.. و"العام" يرتفع 25.35 نقطة

أغلقت المؤشرات الرئيسية للبورصة تعاملات جلسة أمس الثلاثاء مرتفعة؛ مع ترقب ما سيؤول إليه المشهد السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بانطلاق الانتخابات الرئاسية، وانتظار تحركات مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 25ر35 نقطة بنسبة بلغت 0ر36 في المئة ليبلغ مستوى 7149ر45 نقطة.

وتم تداول 275ر6 مليون سهم عبر 14513 صفقة نقدية بقيمة 50ر9 مليون دينار (نحو 155ر2 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 61ر26 نقطة بنسبة بلغت 0ر95 في المئة ليبلغ مستوى 6501ر11 نقطة من خلال تداول 211ر7 مليون سهم عبر 9003 صفقات نقدية بقيمة 27ر8 مليون دينار (نحو 84ر7 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 17ر05 نقطة بنسبة بلغت 0ر22 في المئة ليبلغ مستوى 7666ر50 نقطة من خلال تداول 63ر8 مليون سهم عبر 5510 صفقات بقيمة 23 مليون دينار (نحو 70ر15 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 88ر51 نقطة بنسبة بلغت 1ر40 في المئة ليبلغ مستوى 6414ر51 نقطة من خلال تداول 143 مليون سهم عبر 5654 صفقة نقدية بقيمة 20ر3 مليون دينار (نحو 61ر9 مليون دولار).

بلغت قيمة التداول في البورصة بتعاملات أمس 50.96 مليون دينار، وزعت على 275.68 مليون سهم، بتنفيذ 14.51 ألف صفقة.

ودعم الجلسة ارتفاع 8 قطاعات على رأسها الخدمات الاستهلاكية بنحو 1.65 %، فيما تراجع 3 قطاعات في مقدمتها التأمين بـ1.06 %، واستقر قطاعان.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 59 سهما على رأسها "النخيل" بواقع 9.29 %، بعد توقيعها عقدي مناقصة بـ94.7 مليون دولار، بينما تراجع 44 سهما في مقدمتها "الأهلية للتأمين" بنحو 4.86 %، فيما استقر سعر 23 سهماً.

وجاء سهم "الصفاة" في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 31.19 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم "بيتك" بقيمة 3.83 مليون دينار.

جلسة خضراء للبورصة

أرباح «عقارات الكويت» تتراجع 52.3 % خلال الربع الثالث

تراجعت أرباح شركة عقارات الكويت خلال الربع الثالث من عام 2023 بنحو 52.29 % سنوياً؛ وفق بيان للبورصة أمس الثلاثاء.

سجلت الشركة ربحاً في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 سبتمبر الماضي بقيمة 1.09 مليون دينار، مقابل 2.29 مليون دينار ربح الربع الثالث من عام 2023.

وحققت "عقارات الكويت" في التسعة أشهر الأولى من العام الحالي ربحاً بقيمة 11.02 مليون دينار، بنمو 11.25 % عن مستواها في الفترة المناظرة من العام السابق البالغ 9.91 مليون دينار.

وأرجعت الشركة النتائج المحققة إلى الزيادة في إيرادات تأجير العقارات، والزيادة في التغير في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، والزيادة في التغير في القيمة العادلة لأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.وسجلت "عقارات الكويت" ربحاً في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 9.93 مليون دينار، بزيادة 30.35 % عن مستواها البالغ 7.62 مليون دينار بالفترة ذاتها من العام السابق.

«أولى تكافل» تتحول للربحية فصليا

تحولت الشركة الأولى للتأمين التكافلي للربحية خلال الربع الثالث من عام 2024، وفق بيان لبورصة الكويت أمس الثلاثاء.

سجلت "أولى تكافل" أرباحاً في الثلاثة أشهر المنتهية 30 سبتمبر الماضي بنحو 21.09 ألف دينار، مقابل خسائر بقيمة 283.25 ألف دينار خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

وفي التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، سجلت "أولى تكافل" خسائر بقيمة 45.77 ألف دينار، مقابل خسائر بقيمة 318.03 ألف دينار في الفترة المقارنة من 2023، بتراجع 85.61 %.

وعزا بيان للشركة النتائج المالية المحققة للانخفاض في قيمة المصاريف العمومية والإدارية.

تقلصت خسائر"أولي تكافل" في الربع الثاني من عام 2024 بواقع 34.57 % على أساس سنوي، عند 24.12 ألف دينار، مقابل 36.86 ألف دينار خسائر الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو 2023.

خلال 9 أشهر من 2024

"الكويتية للاستثمار" تحقق 7.98 ملايين دينار أرباحا صافية

أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار أمس تحقيقها أرباحا صافية بلغت 7ر98 مليون دينار كويتي (نحو 26 مليون دولار أمريكي) خلال فترة التسعة أشهر الاولى من العام 2024 بارتفاع بنسبة 160 في المئة عن الفترة ذاتها من العام 2023. وقالت الشركة في بيان صحافي إن ربحية السهم عن فترة الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بلغت 5ر14 فلس كما ارتفعت إجمالي موجودات الشركة بواقع 5 في المئة وبلغت 258 مليون دينار (نحو 3ر842 مليون دولار) مقارنة بـ245 مليون دينار (نحو 9ر799 مليون دولار) للفترة ذاتها من العام الماضي.

وأضافت أن حقوق المساهمين ارتفعت إلى 7ر122 مليون دينار (نحو 5ر400 مليون دولار) بنمو نسبته 8 في المئة عن الفترة ذاتها من 2023 وذلك بعد توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 10 في المئة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

وذكرت أنها سجلت نتائج مالية متميزة في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بتحقيق نمو في معظم المؤشرات الرئيسية مدفوعة بتزايد حجم الأعمال واقتناص فرص الاستثمار المثمرة فضلا عن العمل بكفاءة والتحكم المنضبط بتكاليف التشغيل والمخاطر.

وأشارت إلى الأداء القوي الذي حققته والالتزام المنضبط في تنفيذ إستراتيجيتها مع اتباع منهجية حصيفة في إدارة المخاطر والحرص على تنويع محفظة الاستثمار وتقوية القاعدة الرأسمالية وقاعدة العملاء إلى جانب تعزيز جودة الأصول بمزيج أعمال مرن ومتنوع جغرافيا وقطاعيا وهو ما رسخ قدرة الشركة على تدعيم متانتها المالية وجدارتها القوية.

مع التزام الحكومة المتجدد بالتنويع الاقتصادي

مندني: النظام المالي في الكويت لا يزال مرنا مدعوما باستقرار أسعار النفط

بنك الخليج في وضع جيد للقيام بدور مهم في مشاركة وتمويل مشروعات التنمية

تشالينور: تمكنا من السيطرة على نمو نفقات التشغيل بنسبة 4 % فقط على أساس سنوي

عقد بنك الخليج مؤتمرًا للمستثمرين، لاستعراض ومناقشة الأداء المالي للبنك للربع الثالث من العام 2024. وقد تم تنظيم المؤتمر من قبل EFG Hermes وقدمه كل من: وليد خالد مندني –الرئيس التنفيذي لبنك الخليج بالوكالة، وديفيد تشالينور – رئيس المدراء الماليين، وأدار الحوار دلال الدوسري – رئيسة علاقات المستثمرين في بنك الخليج.

بيئة التشغيل

استعرض وليد خالد مندني–الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج خلال المؤتمر الذي قدمه البنك للمستثمرين بعض النقاط المتعلقة بالبيئة التشغيلية في بنك الخليج للربع الثالث من العام 2024، حيث قال: "شكلت التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي نقطة تحول، لا سيما مع قيام البنوك المركزية بتعديل سياساتها النقدية استجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة. والجدير بالذكر أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نفذ مؤخرا خفضا في سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس، مما يشير إلى تحول في التركيز من السيطرة على التضخم إلى دعم النمو في مواجهة تباطؤ الزخم الاقتصادي. وتعكس هذه الخطوة المخاوف المتزايدة بشأن ضعف الاقتصاد العالمي، لا سيما في ضوء التوترات الجيوسياسية المستمرة، واضطرابات سلسلة التوريد، والحاجة إلى تحفيز الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي."

وأضاف مندني: "وعلى الصعيد المحلي، اتبع بنك الكويت المركزي حذو بنك الاحتياطي الفيدرالي بإعلانه خفض سعر الفائدة ولكن بمقدار 25 نقطة أساس. ويؤكد هذا الإجراء التزام الجهات الرقابية الكويتية بالحفاظ على التوازن بين تعزيز النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار المالي. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض تكاليف الاقتراض إلى تحفيز الطلب على الائتمان، لا سيما في الإقراض الاستهلاكي، وكذلك في القطاعات الحيوية مثل البناء والعقارات، وهي مجالات مهمة لدعم الاقتصاد الكويتي".

وتابع: "لا يزال النظام المالي في الكويت مرناً، مدعوماً باستقرار أسعار النفط والتزام الحكومة المتجدد بالتنويع الاقتصادي من خلال الاستثمارات الضخمة. ويعزز هذا التركيز، لا سيما على النهوض بالمبادرات الرئيسية في إطار رؤية كويت جديدة 2035، آفاق استمرار البنوك المحلية في لعب دور حيوي في تمويل التنمية الوطنية. اود ان أؤكد بإن بنك الخليج في وضع جيد ليلعب دوراً مهماً في المشاركة وتمويل هذه التطورات، والاستفادة من علاقاتنا القوية في القطاعين العام والخاص."

نمو القروض

عندما سُئل عن العوامل الدافعة لنمو محفظة القروض خلال الربع الثالث من عام 2024، صرح تشالينور: "منذ بداية العام حتى تاريخه، نما إجمالي القروض والسلف بنسبة 6 %، والتي سيطر عليها إقراض الشركات مع ثبات النمو في محفظة الأفراد نسبيا. من الواضح أن بيئة أسعار الفائدة الحالية قد قللت بشكل كبير من الشهية لإقراض الأفراد، لكننا نتوقع أن يتعافى هذا مع بدء انخفاض أسعار الفائدة".

وأضاف: "وفيما يتعلق بالتوقعات، قدمنا تصورات في بداية العام بشأن نمو القروض للعام بأكمله حيث نتوقع ان يكون في منتصف خانة الآحاد. اعتقد اننا على الطريق الصحيح لتحقيق ذلك وقد نتفوق في الأداء بشرط عقد بعض هذي الصفقات خلال الربع الرابع."

وليد خالد مندني

ديفيد تشالينور

دلال الدوسري

المصروفات التشغيلية

فيما يتعلق بالمصروفات التشغيلية، قال تشالينور: "لقد تمكنا من السيطرة على نمو نفقات التشغيل بنسبة 4 % فقط، على أساس سنوي، وهي نسبة منخفضة للغاية مقارنة بالبنوك الأخرى في النظام المصرفي".

وأضاف: "ومع ذلك، كانت هناك زيادة في النفقات الأخرى من الربع الثاني إلى الربع الثالث بسبب مزيج من النفقات غير المتكررة وزيادة نفقات الاستشارات، ولكن نفقات التشغيل الأساسية ظلت ثابتة نسبيا."

هامش الربح

وحول هوامش الربح والتأثير الناتج من خفض سعر الفائدة الأخير، صرح تشالينور: "كان هامش الربح ثابتا وعلى أساس سنوي حتى تاريخه مقارنة بالعام الماضي، لكننا خسرنا بضع نقاط الأساس من الربع الثاني إلى الربع الثالث. كما ذكرت في مؤتمر المحللين للربع الثاني، بلغت تكلفة الأموال ذروتها في الربع الأول من العام، ومنذ ذلك الحين شهدنا انخفاض متتابع في تكلفة الأموال. لا يزال السوق يشهد وفرة في السيولة، ومن الواضح أن التوقعات تشير إلى مزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة. لذلك، نتوقع أن يستمر هذا الانخفاض في تكلفة الأموال".

وأضاف: "من الواضح أننا رأينا بنك الكويت المركزي يخفض سعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس في سبتمبر بعد أن خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة. لذا، فإن معدل الخصم المحلي الآن 4 %. نتوقع أن يستمر هذا في التحرك نزولاً، ولكن ربما ليس بنفس وتيرة البنك الاحتياطي الفيدرالي. وبعد خفض سعر الخصم المحلي، قمنا بإعادة تسعير أصول محفظة الشركات وسيتم الآن تسعير جميع قروض محفظة الأفراد الجديدة بالسعر السائد الجديد."

تكلفة الائتمان

فيما يتعلق بتكلفة الائتمان والأسباب الكامنة وراء الارتفاع هذا العام، قال تشالينور: "بلغت تكاليف الائتمان للربع الثالث 14.2 مليون دينار كويتي والتي كانت أعلى مما رأيناه في كل من الربع الأول والربع الثاني. إذا نظرنا إلى كل من قطاع الأفراد والشركات، نرى استمرار تكلفة الائتمان في الربع الثالث في الارتفاع بالنسبة لقطاع الأفراد، ولكنها كانت أقل مما كانت عليه في الربع الأول والثاني من هذا العام".

وأضاف: "اما فيما يخص محفظة الشركات، فقد قمنا بتصنيف أحد القروض في المرحلة الثالثة بعد ان كان مصنف في المرحلة 2 لفترة طويلة من الزمن. الآن، إذا نظرنا إلى مؤشرات جودة الأصول، فإنها لا تزال قوية. حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.3 %. وقد انخفضت نسبة المرحلة الثانية بشكل كبير حيث تبلغ نسبة 2.9 % فقط، وهي على الأرجح الأدنى في النظام المصرفي الكويتي، وهي بالتأكيد الأدنى لدى البنك منذ إدخال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9."

الاندماج المحتمل

وحول التطورات الاخيرة المتعلقة بالاندماج المحتمل مع بنك بوبيان، صرح مندني: "قمنا في 30 يوليو 2024 بالإفصاح عن موافقة مجلس إدارة بنك الخليج على دراسة مقترح الاندماج مع بنك بوبيان لإنشاء كيان موحد متوافق مع الشريعة الإسلامية والتوصية بالمضي قدما في تنفيذ الإجراءات اللازمة لبدء دراسة الجدوى الأولية والنافية للجهالة لعملية الاندماج بما يتماشى مع إرشادات بنك الكويت المركزي. بالإضافة إلى ذلك، وقعنا في 17 سبتمبر 2024 مذكرة تفاهم مع بنك بوبيان لتمكين البنكين من القيام بالتقييمات المستقلة اللازمة لضمان الحفاظ على مصلحة مساهمي ومستثمري كلا البنكين. كما تم مؤخراً الإعلان عن موافقة بنك الكويت المركزي على اختيار الشركات الاستشارية التي ستقوم بدراسة الجدوى النافية للجهالة للاندماج المحتمل بما في ذلك جولدمان ساكس كمستشار استثمار، وبرايس ووترهاوس كوبرز كمستشار مالي وضريبي، ومكتب المستشار الدولي كمستشار قانوني محلي، وFreshfeild Bruckhaus Deringer كمستشار قانوني دولي".

وأضاف: "وأود أن أؤكد مجددا على التزام بنك الخليج بالقوانين والتعليمات ذات الصلة الصادرة عن بنك الكويت المركزي والسلطات الرقابية ذات الصلة وسنفصح عن أي تطورات جوهرية بهذا الشأن في حينه."